مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الثاني، العدد: الأول، السنة: 2021 ص 65-86

تاريخ الإرسال:2021/01/06 تاريخ المراجعة: 2021/02/18
تاريخ القبول: 2021/03/20

دراسة تقييمية لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

Evaluation study of the relationship of social responsibility to sustainable development

حسين يوسف[1]، صديقي اسماعيل [2]

HOCINE Youcef [1], SEDIKI Ismail [2]

المركز الجامعي مغنية، [1]etudiant.yh@gmail.com

[1] University Center of Maghnia, etudiant.yh@gmail.com

المركز الجامعي مغنية، [2] sevrdpo@gmail.com

[2] University Center of Maghnia, sevrdpo@gmail.com

الملخص:

تهدف الورقة البحثية في دراسة دوافع وطبيعة مساهمات الأعمال التجارية في التنمية المستدامة من خلال وسيلة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمقارنة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة أمر صعب، نظراً إلى أنهما مفهومان متنازع عليهما أساساً، وتم تقديم معنى التغيير في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والزيادة الملحوظة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مع الإشارة إلى العوامل الاجتماعية والحكومية والعولمة.

وتحدد المناقشة الختامية بعض القيود على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باعتبارها وسيلة للتنمية المستدامة، وتشير إلى سبل هامة في البحث لصانعي السياسات.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، المؤسسة الاقتصادية

Abstract:

The research paper aims at the motives and nature of business contributions to sustainable development through the method of corporate social responsibility, as it compares the social responsibility of economic institutions with sustainable development, given that they are two fundamentally contested concepts; It introduces the meaning of change in corporate social responsibility, and explains the remarkable increase in corporate social responsibility, with reference to social and governmental factors and globalization. The final discussion identifies some restrictions on corporate social responsibility as a means of sustainable development, and indicates important avenues of research for policy makers.

Keywords: Social responsibility, sustainable development, economic institution

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: ETUDIANT.YH@GMAIL.COM

1. مقدمة:

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بمدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، من خلال الزيادة الكبيرة في المقالات المنشورة المتعلقة بهذا الموضوع وكذلك بسبب الإجراءات المختلفة التي اتخذتها المؤسسات في الدول المختلفة لبدء وتعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات خاصة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث إتسع مجال الاهتمام لمسائل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من قبل العلماء ، ليشمل أيضًا المديرين التنفيذيين للمؤسسات والقادة السياسيين وممثلي الحكومات وقادة النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية.

ومن أجل وصف المسؤولية الاجتماعية للشركات بدقة ، فإن مسعى العلوم الاجتماعية المختلفة ضروري (علم الاجتماع ، والاقتصاد ، والأخلاق ، والإدارة وغيرها)، إذ يقتضي ذلك على المؤسسات أن تغير من نظرتها وبالتالي استراتيجيتها من خلال عدم التركيز فقط على تعظيم أرباحها في الآجال القصيرة، بعيدا عن الاهتمام بانتهاج سياسات إجتماعية وبيئية ذات طبيعة تواصلية وتضامنية تعود عليها بعوائد في الأجل

الطويل، وهو ما يؤدي بنا للقول لا سيما على المستوى الكلي بضرورة وجود الرابط بين السياسات التنموية المتبعة والسياسات الإجتماعية والبيئية، حيث لا سبيل لذلك إلا من خلال تقليص الفجوة وتحقيق التوافق بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية حتى نقترب أكثر من تحقيق و إرساء التنمية المستدامة.

فقد أصبح دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلك أنها عملية ومنهجية وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء الى ما هو أفضل ومنه طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من طبيعة الموضوع الذي يغطيه، فالمسؤولية الإجتماعية من الموضوعات الحديثة بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية، فهو نشاط يساهم في نجاحها واستمراريتها، كونه يراعي الحاجات والرغبات التي من خلالها يتم الإرتقاء بالمؤسسة وتطورها وإرساء التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

الهدف من البحث في هذه المقالة هو موقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في نظريات التنمية المستدامة الحديثة.

2. مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يعد الوصول إلى تعريف مقبول وشامل للمسؤولية الاجتماعية أمرا ضروريا لكن ليس بالأمر الهين، هذا لتعدد التعاريف التي تعكس كل منها فلسفة معينة ووجهة نظر

محدودة، لهذا وبغية الوصول إلى تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية سنحاول تسليط الضوء على عدة تعاريف فيما يلي:

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنه " إلتزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشية السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد،كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"[1].

- عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[2].

- عرف دوركر DURKERالمسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام المنشأة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

- أشار هولمز HOLMESإلى أن المسؤولية الاجتماعية "ما هي إلا إلتزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها "[3].

- كما تم تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها مجموعة الواجبات أو التصرفات التي تقوم بها المنظمة من خلال قراراتها بزيادة رفاهية المجتمع والعناية بمصالحه إضافة لمصالحها الخاصة"[4].

من خلال التعاريف السابقة نستطيع الخروج بتعريف للمسؤولية الإجتماعية، على أنها: التصرف المسؤول والالتزام الاخلاقي من طرف شخص أو مؤسسة إتجاه أطراف المجتمع والبيئة.

2.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية في قدرتها على تحقيق أهداف متعددة سواء على مستوى المؤسسة الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني نلخصها في النقاط التالية:

1- أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة:

تظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من خلال[5]:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

- من خلال التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر من نوع العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

- ازدياد الوعي، بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

3.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة :

قدم كارول CARROLL أربعة ابعاد للمسؤولية التي بإجتماعها تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات وفق الشكل التالي [6]:

الشكل 01: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

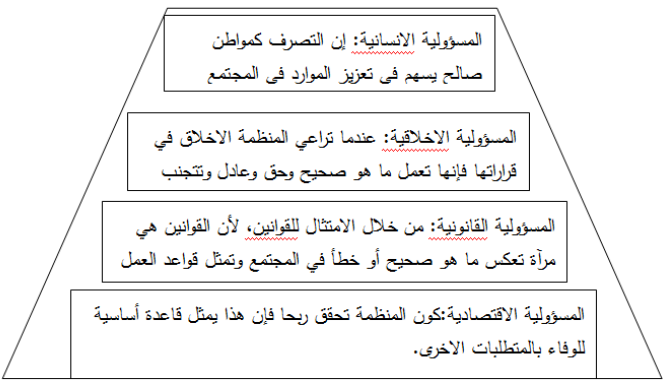

بحيث يمكن تعريف أبعاد المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

1- المسؤولية الإنسانية: وهي عبارة عن الافعال التي تقوم بها المؤسسة في إطار تعزيز علاقتها مع المجتمع والبيئة الخارجية، من خلال الهبات والمساعدات والأعمال التطوعية، التي تخدم المجتمع والبيئة والبعيدة عن هدف الربح.

2- المسؤولية الاخلاقية: هي مجموعة سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

3- المسؤولية القانونية: تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح التي وضعتها السلطات، والتي تضع معايير السلوك المسؤول، يتم إجراء التنظيم القانوني لقيادة المؤسسات، لأن

المجتمع بما في ذلك المستهلكين، المنافسين، المشرعين، أصحاب المصلحة الآخرين لا يمكن أن يكونوا على ثقة من أن المؤسسات تفعل ما هو صواب في مجال معين مثل: حماية المستهلك أو البيئة[7].

4- المسؤولية الاقتصادية: ويستند على المنافسة العادلة من خلال منع الاحتكار وعدم إلحاق الاضرار بالمستهلكين والمنافسين، مع الاستفادة من التقدم التكنلوجي واستخدامها في معالجة الاضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.

4.2 أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية[8]:

من الضروري على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المسؤولية الإجتماعية، و تقوم بتكييف أدوات وتقنيات بما يتماشى مع هذه المؤسسات، نتناول فيما يلي أهم الاسباب التي أدت إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية:

1- البعد الكلي :عادة ما يتناول المتغيرات الكلية و هي:

-الكوارث والفضائح الأخلاقية :أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال ، ظاهرة الاحتباس الحراري، مثل كارثة معمل كارياد في بوبال بالهند الذي أودى بحياة أكثر من شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية؛

-الضغوط الشعبية والحكومية والدولية :وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان؛

-التطور التكنولوجي :لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل و توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

2- البعد الجزئي :وتخص المتغيرات الخاصة الجزئية و من أمثلتها:

-تغير هدف المؤسسة :إن هدف الربح لم يعد كافيا حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية؛

–تغير دور الإدارة :لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين.

5.2 عناصر المسؤولية الاجتماعية:

تعددت عناصر المسؤولية الاجتماعية التي وردت في الأدبيات والدراسات، إلى أن الباحثين يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر ، ويمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية:

الجدول 01: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

العناصر	التوقعات
الإدارة العامة	•مرونة الأشخاص. •عضوية النقابات العمالية في السياسة العامة للمؤسسة. •تحفيز الأفراد و التماسك الاجتماعي.
الإطارات الوسطى	•الاتساق في القرارات الإدارية. •احترام التسلسل الهرمي. •المشاركة في الإدارة.
العمال	•جاذبية الأجور. •شروط العمل. •تطوير العمال. •التكوين.
ممثلي الأفراد	•احترام الحريات النقابية. •مشاركة العاملين في السياسة العامة للمؤسسة.
الموردون	•احترام العقد و مكافحة الممارسات غير التنافسية. •الثقة و العلاقات طويلة الأجل. •التكامل مع نظام الإنتاج:المشتريات،الوقت،النقل..... •التكامل مع نظام الجودة. •السياسات الاجتماعية و البيئية.
الزبائن أوالمستهلكين	•الأسعار. •الابتكار/نوعية المنتج/خدمات ما بعد البيع.

	•أخطار بيئية و صحية مرتبطة بالمنتج. •احترام القوانين)الاجتماعية و البيئية.) •شهادة المنتج)الجودة.)...
البنوك **التأمينات** **المستثمرين**	•قيم الأسهم. •فعالية و شفافية الإدارة)الحوكمة.) •شفافية المعلومات. •مسؤولية قانونية. •أخطار مرتبطة بالنشاط)التلوث،الأمن الداخلي.)
المنافسون	•المنافسة العادلة و التريهة. •المعلومات الصادقة و الأمينة.
المجتمع	•خلق فرص عمل جديدة. •دعم الأنشطة الاجتماعية. •احترام العادات و التقاليد. •الصدق في التعامل.
البيئة	•الاستخدام الأمثل و العادل للموارد. •المحافظة على البيئة.
الحكومة	•الالتزام بالتشريعات و القوانين. •المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية. •احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف.
جماعات الضغط الاجتماعي	•التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. •احترام دور النقابات العمالية. •التعامل الصادق مع الصحافة

المصدر: ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010، ص.32-33.

3. مدخل إلى التنمية المستدامة

ظهر الاهتمام بالتنمية المستدامة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم تنمية الدول

المتخلفة، وابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة على المستوى العالمي.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة

حددت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء سنة ،1987 مفهوم التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة[9].

فقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها": التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها[10]."

وقد عّرف **قاموس ويبستر Webster**هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كليا.[11]

2.3 أهداف التنمية المستدامة[12]:

إن التنمية المستدامة عملية معقدة طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، و إن كان غايتها الإنسان، فيجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة .

و عليه فان التنمية المستدامة تهدف إلى:

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :و ذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ سياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

2-إحترام البيئة الطبيعية :و ذلك بالتركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، بحيث أنها ببساطة تنمية تستوجب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و إنسجام.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة .

4-تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد :تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها و توظيفها بشكل عقلاني، بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام معدلات تحددها الطبيعة و في نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

5-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية إستخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار سلبية على البيئة أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها.

6-إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع :و يتم ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

ولقد برزت بشكل واضح أهداف التنمية المستدامة بإعلان أهداف الألفية :

- القضاء على الفقر المدقع و الجو بمعدل النصف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع.
- العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة التفاوت بينهما.
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية و الملاريا وأمراض أخرى.
- ضمان استدامة الموارد البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

3.3 أبعاد التنمية المستدامة[13]

1-البعد الاقتصادي :تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاهية الإنسانية بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

2-البعد البيئي :يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات و انجراف التربة.

3-البعد الإجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في إتخاذ القرار بكل شفافية.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 02: أبعاد التنمية المستدامة

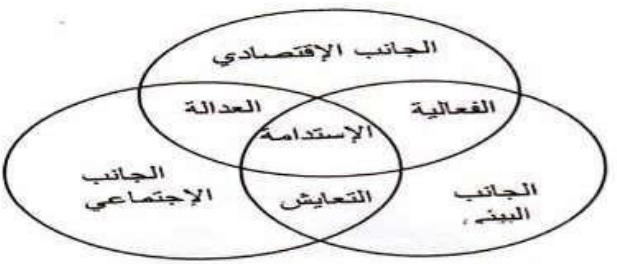

المصدر:العربي حجام،سميحة طري،التنميه المستدامه في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (01)،ديسمبر 2019،ص.ص:104-121.ص.131.

4.3 متطلبات التنمية المستدامة[14]

من الوصول إلى مبتغى التنمية المستدامة وجب على المؤسسات أن تقوم بمجموعة من التحركات التي تتطلب منها التوافق والانسجام بين مختلف الأنظمة:

- الاقتصاد في إستهلاك الثروات والموارد الطبيعية:وذلك بحصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير الموارد المستقبلية من أجل سد الإحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة.
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك : وهذا تبعا للاحتياجات البشرية الحالية و المستقبلية و أولوياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات و تشجيع الابتكار و سبل التعلم.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: وتكون من خلال تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
- الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة: و ذلك بضرورة إدراك أن إصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الإيجابي، فصيانتها يكون بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها بأساس المعرفة.
- الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية : العلاقة تكون بالتعاون و الشراكة في المعلومات و البيانات داخل المنطقة نوع من التبادل المعرفي مع الخارج و نختار في البداية مناطق متشابهة في الطبيعة.

4. طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية[15].

بحيث تستمد المسؤولية الاجتماعية إتجاهاتها من الإتجاهات والأبعاد الاساسية للتنمية المستدامة، وبالتالي تعد هذه الاخيرة الاطار العام للمسؤولية الاجتماعية، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي، بحيث أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن مجموعة من القضايا، التي تسمح لأصحاب القرارات وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة،خاصة بعد مؤتمر

الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ري ودي جانيرو في عام 1992 قد " وصفت المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الإجتماعية والاقتصادية للبلدان، إنطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشاطها أو مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه[16]"، هذا المؤتمر غير توجهات المؤسسات الاقتصادية بحيث أصبحت أحد الأطراف المهمة الفاعلة في المجتمع، وأن مهمتها لم تقتصر على توزيع الأرباح ولكن تعدى ذلك إلى تحمل مسؤولياتها الاجتماعية خاصة في توزيع الثروات على مختلف الأطراف ذات المصلحة.

والرسم البياني يوضح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة.

الشكل 03: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

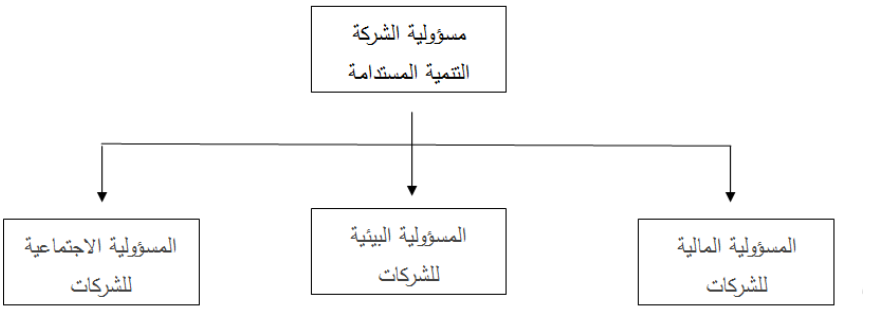

SUSTAINABLE DEVELOPMENT, Conference on Inclusive & Sustainable Growth Role of Industry, Government and Society Conference Proceedings: 2011,p.7.

وعليه يجب أن ترتكز الفكرة الأساسية لدمج جانب الاستدامة في إدارة المؤسسات الإقتصادية على الإيمان الأخلاقي بالعطاء والأخذ للحفاظ على مؤسسة ناجحة في المدى الطويل، نظرا لأن المؤسسة جزء لا يتجزأ من من نظام الترابطات داخل وخارج المؤسسة، وبشكل عملي فان المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الإجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : إحترام البيئة، وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات ، إثراء الحوار الإجتماعي وتحسين ظروف العمل ، إحترام حقوق الإنسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال ، الإلتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي

والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع أصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة[17].

وعليه فمن المستحسن أن يوصى باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كخط اجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة الذي يعتمد أساسًا على نهج أصحاب المصلحة السليم، مع توجه اهتمام خاص لمشاركة الشركات، وتحقيق مسؤوليتها بوصفها عضوا في المجتمع، وتلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة.

والرسم البياني يوضح مفهوم التنمية المستدامة لبرونتلاند 1987 الذي يوفر فكرة التنمية المستدامة على المستوى الكلي:

الشكل 04 :التنمية المستدامة –المستوى الكلي–

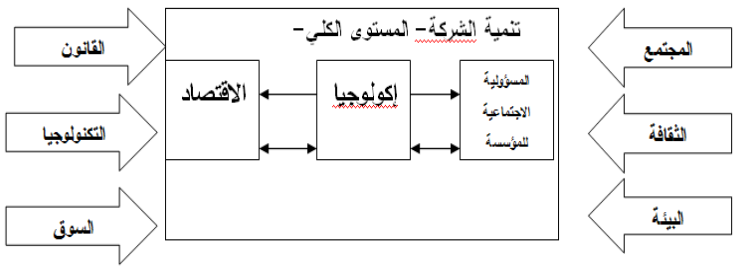

المصدر: Pranjali Bhagwat, *op. cit*,p.8.

وقد ذكر مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الشركات على أنها استدامة الشركات التي تقوم على الركائز الثلاث القضايا الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية، وبالتالي ، فإن البعد الاجتماعي يسمى المسؤولية الإجتماعية للشركات. يتأثر توجه الشركات بشأن الاستدامة بشكل خاص بالتأثيرات الخارجية بسبب التوجه المحدد للاستدامة على المستوى الكلي:

القانونية / المؤسسية: القوانين ، حقوق الإنسان .

التكنولوجية: تقنيات جديدة.

السوق: الموردون، المنافسون، العملاء ، الاتجاهات.

مجتمعية: المنظمات غير الحكومية، المجتمع.

الثقافية: المواقف والسلوك.

البيئة: الطبيعة، توافر الموارد.

لا يقتصر تأثير المجتمع على الشركة فحسب، بل إن تنفيذ استدامة الشركات في الشركات له أيضًا آثار إيجابية على المجتمع في المدى الطويل.

وبالنسبة للبحوث المستقبلية، فمن الأهمية أن تُستخدم مصطلحات الاستدامة بشكل مماثل داخل المجتمع العلمي والممارسة، وهذا يتطلب تكييف التعاريف التي ينبغي أن يكون فيها المعنى الدلالي للمسؤولية الاجتماعية والمصطلحات ذات الصلة، كما يجب التركيز الرئيسي على المستوى المؤسسي داخل المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي).

فالمسؤولية الاجتماعية للشركات تدور حول القيمة الأساسية للشركة وفقًا لتقرير مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وفيما يلي المسائل التي انبثقت عن فريق العمل:

1. **حقوق الانسان:** حقوق الإنسان هي الحقوق العالمية التي يحق لكل شخص التمتع بها وحمايتها،و الفكرة الأساسية لمثل هذه الحقوق (المبادئ الأساسية التي يجب احترامها في معاملة جميع الرجال والنساء والأطفال) موجودة بشكل ما في جميع الثقافات والمجتمعات.

هذه الحقوق مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 1948، ويغطي الإعلان مجموعتين عريضتين من الحقوق: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والثقافية. وقد حدد حوار المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (WBCSD) القضايا التالية:

حقوق المرأة؛ المساواة بين الأجيال؛ حقوق الشعوب الاصلية في البقاء؛ التحرر من الأنظمة القمعية؛ حقوق المعوقين؛ حرية التعبير.

أما الاقتراحات التي أبثقت عن المجلس الأعمال التجارية كما يلي:

- يجب على الشركات أن تعبر بشكل علني وصريح عن دعمها لحقوق الإنسان وأن توفر تدريبًا توعويًا للموظفين.
- من المشروع أن تعمل الشركة في جميع البلدان بشرط أن تدعم حقوق الإنسان، وتخلق جوا يتم بالنزاهة حول عملياتها (أسر الموظفين والمجتمع المحلي)، وأنه يتحدث عن هذه القضايا من خلال الاجتماعات والندوات والدورات التكوينية.
- ينبغي على المؤسسات الاحتفاظ بحقوق الإنسان في صلب المؤسسات؛ كونها على دراية بما يحدث في أجزاء أخرى من العالم وفي قطاعات الأعمال المختلفة، والتعلم من الممارسات الجيدة للآخرين.
- يمكن أن توفر الاتفاقيات الدولية إرشادات قيمة حول الواجبات والمسؤوليات.

2. **حقوق أصحاب المصلحة:** لا توجد حجة مفادها أن المساهمين الذين يمتلكون الشركة لديهم أول دعوة بشأن أداء الإدارة، لكن البعض يجادل بأنه يتعين على الشركات أيضًا إرضاء مجموعة أوسع من الأطراف المهتمة، والتي يطلق عليها عادةً أصحاب المصلحة، ولا يشمل هؤلاء المساهمين فحسب، بل يشمل أيضًا الموظفين والعملاء ، المستهلكين والموردين والمجتمعات والمشرعين. يُنظر إلى أصحاب المصلحة هؤلاء على أنهم يتمتعون بالتأثير والحقوق، والتي على الرغم من اختلافها في النوع والدرجة عن تلك الخاصة بالمساهمين، إلا أنها لا تزال تتطلب الاحترام.

3. **حقوق الموظف:** تتجسد حقوق الموظفين في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتشمل هذه القضايا التالية: حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية؛ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري والإلزامي ؛ إلغاء عمالة الأطفال ؛ والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهن.

في حين أشارت جلسة حوار WBCSD إلى:

- القضية الرئيسية هي حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.
- الاعتراف بأن خفض حجم عمليات الاندماج والتسريح سيستمر في الحدوث.
- ينبغي على المؤسسات أن تمارس مستوى أعلى من الإشراف الاجتماعي عند التعامل مع حقوق الموظفين.

- لن ينجح النهج العالمي لحقوق العمال ما لم يتم إحترام العادات المحلية وتعديل الممارسات وفقًا لذلك من طرف المؤسسات.

4. **حماية البيئة:** إن حماية البيئة من تأثير العمليات التجارية للمؤسسات الاقتصادية هي مسؤولية أساسية لكل مؤسسة، وإلى جانب التزاماتها القانونية، التي تختلف باختلاف المنطقة والبلد، يُنظر إلى الشركات على أنها تتحمل مسؤولية واسعة النطاق عن حماية البيئة المادية في جميع سلاسل الإمداد الخاصة بها. ويجب أن تلتزم بتحسينات مستمرة في الكفاءة البيئية وإدارة دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة.

وتم استخلاص مجموعة من القضايا من خلال جلسة الحوار التي عقدها مؤتمر ال WBCSD :

- ينبغي للمؤسسات أن تكون حريصة في مجال البيئة وأن تبحث عن حلول يمكن أن تؤدي إلى ميزة تنافسية.
- الشركات المسؤولة والمتمتعة بالريادة تمهد الطريق للآخرين ولكن بدون مقابل.
- يمكن أن تؤدي شدة أو حدة مشكلة معينة إلى إتخاذ إجراء من المجتمع غير الحكومي ويكون مسؤول إلى حد كبير عن رفع قضية ما إلى مستوى الحدة.

5. **مشاركة المجتمع** :تغطي القضايا المجتمعية مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك برامج المساعدة المجتمعية؛ دعم الاحتياجات التعليمية؛ تعزيز رؤية مشتركة لدور الشركة في المجتمع؛ ضمان صحة وسلامة المجتمع؛ الرعاية؛ تمكين الموظفين من القيام بالعمل التطوعي في المجتمع؛ العطاء الخيري.

من خلال إجتماع الحوار WBCSD تم الطرق إلى النقاط التالية:

- ينبغي أن تشمل العلاقات المجتمعية التركيز على الآثار والتفاعلات الأساسية في مجال الأعمال التجارية، وكذلك على الأعمال الخيرية التقليدية.
- يجب على الشركات التعامل مع التوتر بين أولويات المجتمعات المختلفة، مثل أولويات الموظفين والسكان المحليين.
- يجب على الإدارة العليا بذل جهد لفهم مخاوف المجتمع والسماح للمجتمع معرفة أن يتم أخذ مخاوفهم على محمل الجد من قبل المؤسسة.

- بناء الثقة مع المجتمع يتطلب الاتساق والالتزام طويل الأجل من قبل المؤسسة.

6. **علاقات الموردين:** سلاسل التوريد هي في الغالب علاقات متبادلة معقدة بين مجموعة واسعة من الشركات، كما يمكن أن تتأثر الشركات وتتأثر بإجراءات مورديها المباشرين وغير المباشرين، كما يمكنهم أن يرثوا عواقب الممارسات السيئة لمن هم في أعلى السلسلة ، مثل استخدام عمالة الأطفال وطرق الإنتاج الملوثة. لاحظت جلسة الحوار WBCSD ما يلي:

- الحدود التقليدية للمسؤولية على طول سلسلة التوريد تتغير مع زيادة الضغط على المؤسسات لتطبيق نهج دورة الحياة الكاملة لمنتجاتها.
- قضايا سلسلة التوريد هي متغيرة للغاية اعتمادا على القطاع الصناعي والنسبة المئوية من حصة السوق.
- هناك احتمال أن تتمكن الشركات في نهاية سلسلة التوريد من استخدام وضعيتها التنافسية للتأثير على الآخرين في السلسلة ، لا سيما من خلال التحالفات القطاعية .

7. **المراقبة والتقييم:** تتطلب الإدارة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات مراقبة الأداء وقياسه والإبلاغ عنه مقابل المؤشرات المقبولة عمومًا، و الأنظمة اللازمة لتحقيق ذلك يجب أن تكون ذات مهارات. كما خلصت جلسة حوار WBCSD ما يلي:

- ليس دور WBCSD هو استنباط رموز أو مبادئ توجيهية جديدة ، ولكن المساعدة في فهم وإستخدام الرموز الحالية.

5. الخاتمة

وفقًا للأدبيات المتزايدة ، هناك وعي متزايد بأن الأعمال التجارية بحاجة إلى إدارة علاقتها مع المجتمع، و رؤساء المؤسسات مسؤولون عن تأثير مؤسساتهم على المجتمع والبيئة الطبيعية بما يتجاوز الإمتثال القانوني ومسؤولية الأفراد، كما يمكن للقادة الأكثر خبرة اكتساب وجهات نظر جديدة حول كيفية النمو في نهجهم للإستدامة وكيفية تطوير نماذج أعمال مبتكرة، فأصبحت المسؤولية الإجتماعية للشركات مبدءا رائدًا للإدارة العليا ورواد الأعمال.

لطالما كان الرؤساء التنفيذيون مسؤولين أمام مجموعة متنوعة من الموظفين والمجتمعات المعنية ، بالإضافة إلى المستثمرين. تتغير طبيعة هذه العلاقات الآن بطرق تؤثر بشكل كبير على أداء الشركة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ظهور الإنترنت والعولمة المستمرة ، كما أصبحت المؤسسات مسؤولة عن قضايا العمل وظروفه في عمليات شركائها وكذلك عملياتهم الخاصة.

يمكن للمنظمات إعادة فحص سلوكياتها والبدء في رحلتهم نحو نهج مستدام مدمج في استراتيجية أعمالهم، وبالتالي ، من أجل المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة ، يجب على الشركات:

1-مواءمة ودمج المسؤولية الاجتماعية للشركات مع استراتيجية الأعمال ودمجها في جميع الوظائف التشغيلية، وبذلك يسهل استثمار الأموال اللازمة لتحقيق أهدافه.

2-تنفيذ استراتيجية مفتوحة للمعلومات لمزيد من الشفافية في تبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة المتعددين.

3-الاستفادة من الشفافية لزيادة مستوى مشاركة المكونات الرئيسية والعملاء.

عندما تتم هذه الأنشطة معًا، يمكن أن تصبح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بعدًا من أبعاد الاستراتيجية التنافسية الناجحة للمؤسسة، إذا تم بشكل صحيح، فإنه يوفر للمؤسسة علاقات محسنة مع جميع مكوناتها الرئيسية، وعملاء أكثر ولاءً، وتكاليف أقل وإيرادات أعلى، وتحسين شامل لمكانة المؤسسة في المجتمع.

6. قائمة المراجع:

[1] بطاهر بختة، عرقوب وعلي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم،مجلة دفاتر بوداكس، العدد رقم 09/ جوان 2018،134-154،ص.136.

[2] عمار طهرات،أمين مخفي، المقاربات العملية للمسؤولية الاجتماعية، ومساهمتها في التنمية المستدامة" تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوضعي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11 ،العدد 01،2018، 110-125،ص.112.

[3] عجاس سهام ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسي لتجسيد التنمية المستدامة إزاء العاملين: دراسة تحليلة سوسيولوجية، مجلة روافد ،المجلد02 ،العدد 02،ديسمبر 2018،31-61،ص.34.

[4] أحمد عبد الحفيظي،آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية المستقبل الاقتصـــادي، العدد السابع،181،2019-190، ص.183.

[5] علي بن حكوم ، عبد المجيد بدري ،مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة-دراسة حالة مؤسسة صناعة الانابيب غرداية- ،مجلة مجاميع المعرفة،المجلد05،عدد 02،2019، 6-23،ص.9.

[6] فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعيةوالبيءية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف مجلة علمية دولية محكمة،بويرة، العدد22، جوان 39،2017-57،ص.42.

[7] بخدة ش‌هرزاد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية -دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 28سبتمبر 2017، 327-341،ص.332.

[8] عمار طهرات،أمين مخفي، مرجع سبق ذكره،ص.113.

[9] محمد جصاص، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقاربة نظرية، مجلة العلوم الانسانية،المجلد 31 -عدد 2 -جوان ،2020،ص.ص.245.261.ص.251.

[10] العربي حجام،سميحة طري،التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (01)،ديسمبر 2019،ص.ص:104-121.ص.125.

[11] نفس المرجع السابق،ص.125.

[12] مصباحي سناء، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن: فرع سوق أهراس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية،2013، ص.103.

[13] نفس المرجع السابق، ص.131.

[14] بطاهر بختة، عرقوب وعلي، مرجع سبق ذكره، ص 141-142

[15] فضالة خالد، قرومي حميد،مرجع سبق ذكره،ص.53.

[16] هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة،دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الاوروبي نموذجا،ملتقى وطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر،13-12 نوفمبر2014 تيارت، 1-15،ص.9.

[17] بوخروبة الغالي،حجاب موسى، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني يومي 09 و 10 أفريل 2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص.14.